بنك المال الأردني
شركة مساهمة عامة محدودة
محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الثاني والعشرون
المنعقد يوم الإثنين الموافق 2018/04/30

عملاً بأحكام المادة (169) من قانون الشركات الأردني عقدت الهيئة العامة لشركة بنك المال الأردني المساهمة العامة الاجتماع العادي الثاني والعشرون وذلك في الساعة الحادية عشر والنصف من صباح يوم الإثنين الموافق 2018/04/30 في مبنى جمعية البنوك، برئاسة معالي السيد باسم السالم رئيس مجلس إدارة البنك وحضور كل من:

السيد معاذ ربابعة	مندوب مراقب عام الشركات
السيد مراد العساف	مندوب البنك المركزي الاردني
السيد حازم صبابة	مندوب مدقق الحسابات الخارجي (برايس ووتر هاوس كوبرز)
السيد محمد الكركي	مندوب مدقق الحسابات الخارجي (إرنست ويونغ)

رحب معالي رئيس مجلس الإدارة بالسادة الحضور وبالسيد مندوب مراقب عام الشركات، والسيد مندوب البنك المركزي الاردني، والسادة مندوبي مدققي الحسابات الخارجي، ثم أعطى الكلمة لمندوب مراقب عام الشركات للإعلان عن النصاب القانوني للاجتماع وقانونية الإجراءات.

تفضل السيد معاذ ربابعة مندوب مراقب عام الشركات بالإعلان عن قانونية الاجتماع حيث رحّب بالسادة المساهمين والسادة أعضاء مجلس الإدارة والسادة أعضاء الإدارة التنفيذية وبالحضور الكريم ثم أعلن عن صحة الإجراءات المتخذة من قبل مجلس الإدارة للدعوة لهذا الاجتماع وذلك بحضور (60) مساهماً من أصل (2288) مساهماً يحملون ما مجموعه (162,435,626) سهماً/دينار أصالة ووكالة وبما نسبته (81.22%) من رأسمال الشركة المدفوع والبالغ (200,000,000) سهم/دينار، وبحضور (9) أعضاء من مجلس الإدارة البالغ عددهم ثلاثة عشر عضوا، وحضور السادة مدققي حسابات البنك، وعليه أعلن عن قانونية الجلسة والزامية القرارات الصادرة عنها للمساهمين الحاضرين وغير الحاضرين منهم وأعضاء مجلس الإدارة .

ثم طلب مندوب مراقب عام الشركات من معالي الرئيس البدء بالاجتماع وقراءة جدول الأعمال بعد تعيين كاتبا للجلسة ومراقبين اثنين لفرز الأصوات إذا لزم الأمر متمنيا للبنك دوام التوفيق والنجاح.

تقدم معالي الرئيس بالشكر من السيد معاذ مندوب مراقب عام الشركات ثم قام بتعيين الأستاذة عروبة قراعين كاتبا للجلسة وكل من المهندس عمر أبو وشاح والسيد سعد أبو جابر مراقبين لفرز الأصوات.

ثم تفضّل السيد رئيس مجلس الإدارة بإلقاء كلمته التي بدأها بالترحيب مجدداً بالحضور الكريم باسمه وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية. كما تقدم بالشكر لجميع العاملين في البنك لدعمهم المستمر وولائهم في العمل. وقد أشار إلى أن البنك قد حقق نتائج جيدة ظهرت من خلال البيانات المالية التي أقرها البنك المركزي الأردني، فقد حقق البنك أرباحاً بلغت 27.3 مليون دينار بعد الضريبة بالمقارنة مع 16.1 مليون دينار في العام 2016. كما أظهرت تحسن في نسبة كفاية رأس المال والتي بلغت 15.12٪ مقارنة مع 13.87٪ في العام 2016 الأمر الذي أدى إلى قيام مجلس الادارة بالتوصية بتوزيع ارباح نقدية بنسبة 10٪ حيث يأمل بأن يستمر البنك في الحفاظ على توزيع أرباح في السنوات القادمة.

Printed in: 17/05/2018 10:34:09 ص Printed By: وسام الخطيب

وأشاد معالي الرئيس بالإنجازات التي حققتها الإدارة الجديدة من حيث إجراء جملة من الإصلاحات على الهيكل التنظيمي لتعزيز مفهوم الحاكمية المؤسسية، بالإضافة إلى توجّه الإدارة للنهوض بالبنك من حيث تكنولوجيا المعلومات حيث أقر المجلس مؤخراً خطة لتطوير تكنولوجيا المعلومات وذلك لمواكبة التطورات التكنولوجية حول العالم لتوفير افضل واحدث الحلول المصرفية لعملاء البنك، وتعزيز الخدمات المقدمة لهم.

كما وأشار معالي الرئيس إلى أهمية استثمار بنك المال في العراق من خلال تملكه ما نسبته 62٪ من المصرف الأهلي العراقي -بالرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها العراق في السنوات السابقة- والتي قامت الإدارة بالتحوط لها. ومؤخرا وفي ظل تحسن الأوضاع الأمنية والسياسية وحتى الاقتصادية في العراق فان الامر قد انعكس ايجابيا على البنك وقد ظهر ذلك جليا من خلال النتائج المالية لهذا العام متمنين للعراق استمرار هذا التحسن وإلى المزيد من الاستقرار في الأوضاع هناك.

كما أكد معالي الرئيس على استمرار إدارة بنك المال بتقديم كافة أنواع الدعم والمتابعة والإشراف على الأعمال والانشطة المختلفة في المصرف الأهلي العراقي للتأكد من جودة الخدمة المقدمة للعملاء وحسب أفضل الممارسات المصرفية. وأشار إلى أن المصرف الأهلي العراقي له تواجد في كافة المناطق المختلفة في العراق سواء أكان ذلك في بغداد أو في مناطق الشمال والجنوب والوسط ليتم الوصول إلى كافة القطاعات المختلفة وفي المواقع الجغرافية المتنوعة في العراق.

كما وتطرق إلى موضوع أرصدة المصرف الأهلي العراقي الموجودة لدى فروع البنك المركزي العراقي في اقليم كردستان، حيث أشار إلى أن البنك قد تمكن من تخفيض تلك الأرصدة وذلك من خلال عقد اجتماعات مختلفة مع الجهات الرسمية في إقليم كردستان والتي أثمرت عن إفراج جزء من تلك المبالغ في بداية العام ومؤخراً أيضاً حيث وصل صافي الرصيد إلى حوالي (100) مليون دولار والمحاولات مستمرة لاسترجاع تلك الأرصدة بشكل تام وهنا اثنى معالي الرئيس إلى الجهود التي قام بها معالي محافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز والذي قام بمتابعة هذا الأمر شخصيا والاتصال مع محافظ البنك المركزي العراقي لمحاولة الوصول إلى حل نهائي. وقد توجّه بالشكر الخاص لمعالي المحافظ على جهوده المستمرة في حل هذا الملف.

وقد أبدى معالي الرئيس استعداد البنك والمصرف في ظل تحسن الأوضاع في العراق لتقديم يد العون والمساعدة للتجار الأردنيين لاغتنام الفرصة للدخول في السوق العراقي، وفي دعمهم بأية أفكار تهدف إلى تعزيز التواجد الأردني في العراق، واستغلال الوضع القائم الإيجابي هناك. كما وقد بادر البنك بإجراء لقاء/ومؤتمر قد سلط الضوء فيه على استخدام ميناء العقبة كمنفذ للبضائع العراقية كمحاولة لتعزيز ودعم الوضع الاقتصادي من خلال تفعيل دور ميناء العقبة.

دائرة مراقبة الشركات
مصدق/ صورة طبق الأصل
١٦ أيار ٢٠١٨
مراقب الشركات والجمعيات

وفي نهاية الكلمة، شكر معالي الرئيس جميع المساهمين الذين ساهموا في دعم البنك وآمنوا به، كما شكر أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملين في بنك المال وشركاته التابعة، وخص بالشكر السادة البنك المركزي الاردني ومعالي محافظ البنك المركزي لدعمهم المستمر في المحافظة على البنك وحقوقه والنهوض به في ظل الأمن والأمان السائدين في الأردن الحبيب بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني.

ثم بدأ معالي الرئيس بعرض بنود جدول الأعمال بحسب ما هو مقرر.

أولاً: تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي الحادي والعشرون الذي عُقد بتاريخ 2017/05/24

تم الاكتفاء بقراءة قرارات اجتماع الهيئة العامة الحادي والعشرون الذي عُقد بتاريخ **2017/05/24** بناءً على طلب الهيئة العامة وتمت تلاوة القرارات.

ثانياً: مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والخطة المستقبلية لعام 2018 والمصادقة عليهما

تقدم رئيس مجلس الإدارة باقتراح دمج هذا البند مع البند الرابع، وقد أقرت الهيئة العامة ذلك بالإجماع.

Printed In: 17/05/2018 10:34:10 ص Printed By: وسام الخطيب

ثالثاً: الاستماع إلى تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية لعام 2017

قام السيد حازم صبابة مندوبا عن السادة برايس ووتر هاوس كوبرز بتلاوة تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية الموحدة لعام 2017، إذ بيّن بأن السادة مدققي الحسابات قاموا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لبنك المال الأردني وشركاته التابعة والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في 2017/12/31، وقائمة الدخل الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة وملخص لأهم السياسات المحاسبية. وقد وجدوا بأن القوائم المالية الموحدة تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للمجموعة كما في 2017/12/31 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية، ويحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة، وقد أوصى السادة مدققي الحسابات إرنست ويونغ وبرايس ووتر هاوس كوبرز بالمصادقة عليها. وقد تمت المصادقة بالإجماع على تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المنتهية في 2017/12/31.

رابعاً: مناقشة الميزانية العامة والحسابات الختامية للبنك للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31

شكر معالي الرئيس السيد مندوب مدققي الحسابات وفتح باب المناقشة للبندين الثاني والرابع من جدول الأعمال وهما مناقشة الميزانية وتقرير مجلس الإدارة.

وقد أبدى المساهم المهندس محمد عزمي الزربا سروره تجاه النتائج التي حققها البنك وتطورات أزمة العراق التي شارفت على الانفراج ليعود البنك إلى نشاطه وتحقيقه للأرباح، وقد استفسر حول ما يلي:

1. أسباب التراجع الطفيف الحصة السوقية للبنك على الرغم من ارتفاع نسبة توزيع الأرباح مقارنة مع السنوات السابقة.
2. أسباب الهبوط في أرباح العملات الأجنبية.
3. أسباب زيادة نفقات الموظفين بحوالي 3 مليون دينار.
4. أسباب ارتفاع مخصص تدني التسهيلات من 8 مليون دينار إلى 24 مليون دينار.
5. أثر تطبيق معيار 9 على البيانات المالية الحالية واللاحقة.
6. إمكانية تقديم موعد اجتماع الهيئة العامة.
7. مدى قدرة البنك على المساعدة في تنفيذ مشروع مد خط انبوب النفط العراقي.

١٦ دائرة مراقبة الشركات
مصدق/ صورة طبق الأصل
١٠ أيار ٢٠١٨
شركات المساهمة العامة والخاصة

أجاب معالي الرئيس حول ما تم إثارته من قبل المهندس الزربا وكما يلي:

1. هبوط أرباح العملات الأجنبية:

أكد معالي الرئيس إلى أن هذا الأمر يعود إلى تحسن الوضع في العراق وانعكاسه بشكل ايجابي على سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي، حيث يعد ذلك تحسن في المؤشرات الاقتصادية، مما سوف يشجع على قيام المستثمرين بعمل حوالات وإصدار اعتمادات حسب أفضل الممارسات المصرفية المتعارف عليها.

2. ارتفاع نفقات الموظفين:

أوضح بأن ارتفاع نفقات الموظفين تعود بشكل رئيسي الى التعويضات التي تم دفعها لمدير عام البنك السابق والتي جاءت تقديراً له على جهوده وخدمته طيلة 20 عاماً، حيث أفنى عمره في خدمة البنك الأمر الذي اقتضى مكافأته على ذلك، كما سعى مجلس الإدارة بالنهوض بأوضاع الموظفين والذين يُعدّون عماد البنك وأساسه ويقومون بأداء واجباتهم بأمانة وإخلاص وتفانٍ.

Printed in: 17/05/2018 10:34:10 ص Printed By: وسام الخطيب

3. أثر تطبيق معيار 9 على التقارير المالية الحالية واللاحقة:

أكد معالي الرئيس بأن البنك قد أخذ هذا المعيار بعين الاعتبار فقد عقد البنك المركزي الأردني عدة اجتماعات مطولة مع جميع البنوك بخصوص تطبيق هذا المعيار، والعمل جارٍ على تطبيقه في ظل توجهات البنك المركزي بخصوصه، وعلى الرغم من أن هناك معايير ثابتة يجب الالتزام بها، إلا أن البنك المركزي الأردني قد أعطى بعض المرونة في تطبيق هذا المعيار في بعض جوانبه بشكل يتناسب مع القوانين، ولا تزال الاجتماعات مستمرة مع البنك المركزي الأردني لتطبيق المعيار الجديد لاصدار التعليمات النهائية بخصوص المعيار.

4. تقديم موعد الاجتماع:

أوضح معالي الرئيس بأن موعد الاجتماع مرتبط بعدة عوامل من ضمنها الموافقة على البيانات المالية من قبل البنك المركزي الأردني، فلا تتم الدعوة لاجتماع الهيئة العامة إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني، كما اضاف بان التعديل على بعض التشريعات بخصوص مواعيد الدعوة لاجتماع الهيئة مما ادى الى ضيق الوقت المتاح لتحديد مواعيد الاجتماع.

5. فيما يتعلق بموضوع المساعدة في تنفيذ مشروع مد خطوط انبوب النفط العراقي أشار معالي الرئيس إلى أن البنك يعمل كمستشار مالي للشركة المنفذة للمشروع "شركة ماس جروب" والتي أحيل عليها العطاء لمد الخطوط داخل الأراضي الأردنية من خلال اتفاقيات بين الحكومتين الأردنية والعراقية وتمثل الجزء الثاني من تنفيذ المشروع، أما الجزء الأول للمشروع فهو داخل الأراضي العراقية حيث يكمن التأخير في إحالة العطاء في هذا الجزء، وقد توقع معالي الرئيس احتمالية الانتهاء من هذا الأمر بعد نتائج الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة لأهمية هذا المشروع بالنسبة للطرفين وحاجة العراق الماسة لهذا المشروع لحجم الإنتاج الكبير من النفط وعدم إمكانية التصدير.

وقد ترك معالي الرئيس الإجابة على الاستفسارين التاليين إلى الرئيس التنفيذي السيد علاء قمصيه الذي بدوره شكر معالي الرئيس، كما شكر المهندس عزمي الزربا على استفساراته وأشار إلى أن أسباب انخفاض التسهيلات والودائع يعود إلى اتباع منهجية جديدة حسب المعايير العالمية للتسعير مرتبطة بالمخاطر، وبالرغم من أهمية زيادة الحصة السوقية إلا أن الإدارة تفضّل حالياً تتبع سياسة تغليب الربحية على الحجم وذلك عن طريق تحسين طريقة التسعير والسعي إلى تعزيز جودة المحفظة، وسوف يتم في المستقبل العمل على زيادة الحصة السوقية من التسهيلات والودائع، علماً بأن نسبة السيولة القانونية أعلى من الحد الادنى المنصوص عليه من قبل البنك المركزي الاردني.

أما بخصوص ارتفاع مخصص تدني التسهيلات فأوضح بأن البنك ملتزم بتطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة باحتساب المخصصات الا ان الوضع الاقتصادي الحالي يدعو إلى ضرورة أخذ مخصصات على بعض الحسابات تجنباً للتعرض للمخاطر. ونظراً لوضع البنك الإيجابي في هذا المجال فقد ارتأى البنك بأخذ مخصصات للتحوط للسنوات القادمة.

وفي مداخلة لمعالي الرئيس أعرب بأن هذه الحسابات التي تم أخذ مخصصات لها هي قروض قديمة ويوجد بعض الضمانات لها إلا أن الإدارة الجديدة ارتأت أخذ مخصصات إضافية تحوطاً، علما بأن الدائرة القانونية في البنك تبذل جهدها في تحصيل تلك الديون والحسابات.

وحيث أنه لم يبق هنالك أي استفسارات أخرى للمساهمين فقد قررت الهيئة العامة ما يلي:

1. المصادقة بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والخطة المستقبلية للبنك لعام 2018.

دائرة مراقبة الشركات
١٦
مصدق/ صورة طبق الأصل
شركات المساهمة العامة والخاصة

Printed in: 17/05/2018 10:34:10 ص Printed By: وسام الخطيب

2. المصادقة بالإجماع على الميزانية العامة والحسابات الختامية للبنك عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
3. وفيما يتعلق بمقترح توزيع الأرباح فقد قررت الهيئة العامة المصادقة بالإجماع على اقتراح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية على المساهمين من الأرباح المدورة بنسبة 10٪ من رأسمال البنك بما مجموعه (20,000,000) عشرون مليون دينار أردني.

خامساً: تلاوة تقرير موجز عن أعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة استناداً للمادة (6/هـ) من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لعام 2017.

قررت الهيئة العامة الإعفاء من تلاوة التقرير الموجز عن أعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث تمت الإشارة إلى وروده في التقرير السنوي لعام 2017 في الصفحة رقم (131) منه.

سادساً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة:

قررت الهيئة العامة بالإجماع الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2017 وذلك وفقاً لأحكام القانون.

سابعاً: انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2018 وتحديد أتعابهم:

قام رئيس المجلس بترشيح السادة برايس ووتر هاوس كوبرز PWC كمدققين خارجيين ولم يتم ترشيح غيرهم وقد قررت الهيئة العامة الموافقة على انتخاب السادة برايس ووتر هاوس كوبرز PWC -بالتزكية- كمدققين خارجيين لحسابات المجموعة للسنة المالية 2018، وتم تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

ثامناً: بحث أي امور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها على جدول الأعمال وفق أحكام القانون:

لم تتم إضافة أي أمور أخرى من قبل الهيئة العامة على جدول الأعمال.

وفي ختام الاجتماع تقدم السيد رئيس مجلس الإدارة بخالص شكره وتقديره للمساهمين على دعمهم المستمر للبنك متمنيا تحقيق المزيد من التقدم والازدهار.

كاتب الجلسة	مندوب مراقب عام الشركات	رئيس مجلس الإدارة
عروبة قراعين	معاذ ربابعة	باسم خليل السالم

دائرة مراقبة الشركات
مصدق/ صورة طبق الأصل
١٧ أيار ٢٠١٨
١٦
شركات المساهمة العامة والخاصة

Printed in: 17/05/2018 10:34:11 ص Printed By: وسام الخطيب